يزالون مسؤولين كباراً في دولة اسرائيل سبق وان قيل عنهم انهم ارهابيون. كان ذلك وقت سيطرة الانتداب البريطاني. من هنا، فان الصلاحيات عينها التي استخدمت لطرد هنية، ليست واردة في الاصل في قوانين اسرائيل، وانما في قوانين فترة الانتداب البريطاني، وهذه الصلاحيات تظهر، ايضاً، في قوانين الطوارىء لسنة ١٩٤٥، وهي القوانين التي اكثرت اسرائيل من العمل بموجبها، واكثرت من ادانتها، في الوقت عينه، باعتبارها قوانين تستحق كل ادانة وكل انتقاد» (**الشعب** ، ١٢/١١/١٩٨٦).

ووصف يوسي عميتاي هنية بأنه شخصية ذات طبيعة هادئة، ومنطق سلس بسيط، ويتمتع بتفكير عميق يبتعد عن طرح الشعارات ويهتم بالاصول والافكار. وتتميز تحليلاته السياسية بالوضوح والوعي، وهي ذات ابعاد ثقافية مميزة. ويشعر كل من يحادثه بضرورة الاقتراب منه اكثر. فهو بعيد، كل البعد، عن التعصب الفكري والفئوي والطائفي. واستخلص عميتاي: «ان انساناً من هذا النوع لا يكون خطراً على الامن بل يكون خطراً على السياسة. وهذا ما فهمته سلطات الاحتلال وصانعو السياسة الاسرائيلية» (**المصدر نفسه** ، ١٠/١١/١٩٨٦؛ نقلاً عن **عل همشمار** ، بدون تاريخ النشر).

وبانغلاق السبل كافة امامه، قرر هنية سحب الالتماس الذي تقدم به الى المحكمة العليا الاسرائيلية، مؤكداً انه لم يعد يملك سبلاً للدفاع عن نفسه؛ الأمر الذي جعل قرار طرده سارياً. واصدر هنية، بعد ذلك، بياناً قصيراً نقله محامياه فيلدمان ولانغر، أكد فيه انه وقع ضحية انتقام استهدف المقاومة السياسية التي يخوضها كصحافي من أجل استعادة حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية (**المصدر نفسه** ، ٢٨/١١/١٩٨٦؛ نقلاً عن **وكالة الصحافة الفرنسية** ، بدون ذكر تاريخ النشر).

مصارف جديدة في الضفة

تعتزم ثلاثة مصارف، اثنان منها أردنيان، اعادة افتتاح فروعها في الضفة الغربية، بعد ان كانت اغلقت منذ العام ١٩٦٧. وقد قدمت المصارف الثلاثة طلبات بهذا الخصوص الى السلطات الاسرائيلية. الى ذلك، صرح مصدر رسمي اسرائيلي بأن حكومة المانيا الاتحادية استجابت للنداء الذي وجهه مساعد وزير الخارجية الاميركية، ريتشارد مورفي، فأعلنت موافقتها على تقديم مساعدة لمصرف القاهرة ـ عمان الذي أعيد افتتاحه مؤخراً، بعد توقف دام ١٩ عاماً.

وفي تطور مماثل، قال رئيس شركة الطيران الوطنية الاردنية، علي غندور، والتي غيرت اسمها مؤخراً من «عالية» الى «الملكية الاردنية»، انه يأمل في اعادة افتتاح فرع الشركة في الضفة الغربية. وتأتي هذه التحركات في خط واحد مع افتتاح مصرف القاهرة ـ عمان، وتشكل جزءاً من الاستراتيجية الاردنية الجديدة لكسب النفوذ في الضفة الغربية وقطاع غزة. غير انه من غير المتوقع ان تسارع السلطات الاسرائيلية الى قبول طلبات المصارف الثلاثة. فطبقاً لما ذكره مسؤولون اسرائيليون، ربما تتريث السلطات الاسرائيلية قليلاً ريثما يتمكن فرع مصرف القاهرة ـ عمان من ترسيخ أسسه جيداً، ومن افتتاح فروع اخرى له في المناطق المحتلة. وفي هذا الصدد، اعرب مسؤول اسرائيلي عن موافقة السلطات الاسرائيلية المبدئية على اعادة افتتاح فروع المصارف الثلاثة، غير انه قال: «لكننا نريد ان نتحرك بعناية حتى لا نفشل». (الين روث فليتشر ، «مصارف وشركة اردنية للطيران تطلب اعادة افتتاح مكاتبها في المناطق» **جيروزاليم بوست** ، ١٦/١٢/١٩٨٦).

أما في ما يتعلق بشركة الطيران الاردنية، فقد ذكرت مصادر فلسطينية ان ثلاثة موفدين، هم مديرعام مطار عمان منيب طوقان ومدير شركة باصات جت الاردنية عدنان المفتي ورجل الاعمال الاردني اسامة فادة، وصلوا الى القدس مؤخراً، ومكثوا فترة من الزمن فيها، لدراسة امكان اعادة افتتاح فرع «الملكية الاردنية» في الضة الغربية، والتباحث بهذا الخصوص مع السلطات الاسرائيلية. وقالت هذه المصادر أن الموفدين الثلاثة مهتمون، بصورة خاصة، بتنظيم السفريات بين القدس الشرقية والاردن للمسافرين من، والى، مطار عمان. وقد أجرى هؤلاء اتصالات بهذا الخصوص مع السلطات الاسرائيلية الرسمية؛ غير أن وزير النقل الاسرائيلي، حاييم كورفو، نفى ان تكون قد اجريت اتصالات كهذه، سواء أرسمية كانت أوحتى معلوماتية (**المصدر نفسه** ، ١٠/١/١٩٨٦).

من جهة أخرى، يتابع الاردن تدخله في الضفة